

## الشرطة

### الأدوار والمسؤوليات في الحكم الرشيد لقطاع الأمن

#### حول هذه السلسلة

توفر سلسلة المعلومات الأساسية عن إصلاح قطاع الأمن مقدّمات موجزة للمواضيع والمفاهيم الخاصة بالحكم الرشيد لقطاع الأمن وإصلاح قطاع الأمن. تلخّص السلسلة المناقشات الحالية، وتوضح المصطلحات الأساسية، وتعرض التوتّرات المركزية استناداً إلى مجموعة واسعة من الخبرات الدولية. لا تروّج سلسلة المعلومات الأساسية عن إصلاح قطاع الأمن لنماذج، أو سياسات، أو مقترحات معينة للحكم الرشيد أو الإصلاح، ولكنها تقدم مزيداً من الموارد التي من شأنها أن تتيح للقراء توسيع معارفهم حول كل موضوع. سلسلة المعلومات الأساسية عن إصلاح قطاع الأمن هي مورد للجهات المعنية بحكم الأمن وإصلاحه والتي تسعى لفهم المناهج الحالية للحكم الرشيد لقطاع الأمن وإصلاح قطاع الأمن وتقييمها بشكل نقدي.

#### لمحة عن هذا الجزء من سلسلة المعلومات الأساسية عن إصلاح قطاع الأمن

يناقش هذا الجزء من سلسلة المعلومات الأساسية عن إصلاح قطاع الأمن أدوار الشرطة ومسؤولياتها في الحكم الرشيد لقطاع الأمن. فالطريقة التي تمارس بها الشرطة عملها تؤثر تأثيراً مباشراً على أمن الأفراد والمجتمعات على أساس يومي، وكذلك على الطابع الديمقراطي للدولة نفسها، نظراً لسلطاتها الخاصة وقربها من السكان. وعلى الرغم من اختلاف منظمات الشرطة عن نظيراتها في كل بلد، يوضح هذا الجزء كيف يمكن تكييف مبادئ الحكم الرشيد لقطاع الأمن وعمل الشرطة الديمقراطي مع أي سياق.

#### يجيب هذا الجزء من سلسلة المعلومات الأساسية عن إصلاح قطاع الأمن على الأسئلة التالية:

- ◀ ما هي الشرطة؟ الصفحة ٢
- ◀ ما المزايا النموذجية لعمل الشرطة الفعال؟ الصفحة ٣
- ◀ كيف يساهم عمل الشرطة الديمقراطي في الحكم الرشيد لقطاع الأمن؟ الصفحة ٤
- ◀ ما المزايا النموذجية للرقابة المدنية الديمقراطية على الشرطة؟ الصفحة ٦
- ◀ كيف يؤثر إصلاح قطاع الأمن على الشرطة؟ الصفحة ٩

## ما هي الشرطة؟

أفراد الشرطة هم من يوفرون أمن الدولة، وتقتضي مهمتهم الرئيسية بحماية الناس والممتلكات من خلال المساعدات العامة، وإنفاذ القانون، والسيطرة على الجريمة والوقاية منها، والحفاظ على النظام العام. الشرطة جزء لا يتجزأ من سلسلة العدالة الجنائية التي تربط أمن الدولة بتوفير العدالة من خلال الخدمات التي يقدمها قطاع العدالة على نطاق أوسع، بما في ذلك أنظمة المحاكم، والسجون، والمرافق الجزائية، وغيرها. للمزيد من المعلومات عن مكانة الشرطة في قطاع العدالة، الرجاء مراجعة جزء "قطاع العدالة" من سلسلة المعلومات الأساسية عن إصلاح قطاع الأمن.

تشكل الشرطة عموماً خط الدولة الأمامي لتوفير الأمن العام، مما يجعلها في معظم الأحيان أكثر قوى تختص بتوفير الأمن يصادفها الجمهور في حياته اليومية. تتمتع أفراد الشرطة بسلطات خاصة لأداء مهامها، مما يتيح - في ظل ظروف معينة ومحددة قانوناً - لها مؤقتاً الحد من ممارسة الحقوق الأساسية، وحرمان الناس من حريتهم، واستخدام القوة، بما في ذلك القوة المميتة. وتؤثر الطريقة التي تمارس بها الشرطة عملها تأثيراً مباشراً على أمن الأفراد والمجتمعات على أساس يومي، وكذلك على الطابع الديمقراطي للدولة نفسها، نظراً لسلطاتها الخاصة وقربها من السكان.

إلى جانب هذه الخصائص المشتركة، تختلف هيئات الشرطة اختلافاً كبيراً بين الدول بحسب تنظيمها، وهيكلها الداخلي، ومهمتها، وأساليب عملها. ما من أيّ نظامين مماثلين تماماً بين قوى الشرطة في البلدان المختلفة، ويعمل كل نظام ضمن سياق يحدده مزيج فريد من التأثيرات التاريخية، والسياسية، والقانونية، والاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية. وعلى الرغم من هذا التنوع في النماذج، يمكن تكييف مبادئ الحكم الرشيد لقطاع الأمن لتعكس السياق المحدد وتطبيقها على كل مؤسسة للشرطة. ويهدف إصلاح الشرطة في سياق إصلاح قطاع الأمن إلى تطبيق مبادئ الحكم الرشيد لقطاع الأمن على ممارسة عمل الشرطة. للمزيد من المعلومات عن إصلاح قطاع الأمن، الرجاء مراجعة جزء "إصلاح قطاع الأمن" من سلسلة المعلومات الأساسية عن إصلاح قطاع الأمن.

## الشرطة، وعمل الشرطة، والأطراف غير

الحكومية. عادة ما تكون الشرطة الوكالة الحكومية الرئيسية المسؤولة عن مكافحة الجريمة المحلية والوقاية منها، ولكنها لا تكون أبداً الأطراف الفاعلة الوحيدة العاملة في حفظ النظام. لعمل الشرطة نطاق أوسع بكثير من إنفاذ قانون الدولة، لأنه يشمل كل الأنشطة التي تحافظ على النظام الاجتماعي العام والقواعد التي يعيش المجتمع بحسبها. ويعني ذلك أنّ وكالات إنفاذ قانون الدولة، مثل الشرطة، هي جهات فاعلة مهمة في الحفاظ على الأمن، ولكن قد تشاركها في هذا الدور غيرها من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. وقد تشمل الجهات الفاعلة غير الحكومية التي تلعب دوراً في الحفاظ على النظام من خلال عمل الشرطة غير الحكومي على منظمات اجتماعية أو دينية، وجماعات مسلحة، وجماعات محلية، وجمعيات مهنية، ومقدمي خدمات الأمن التجاري. وتتمتع الجهات الفاعلة التي تشارك في عمل الشرطة غير الحكومي في بعض البلدان بعدد أكبر، وتدريب وموارد أفضل، وقوة أكبر من شرطة الدولة أو وكالات إنفاذ القوانين.

لهذا السبب، ينبغي أخذ آثار أنشطتها على حكم قطاع الأمن بعين الاعتبار عند التخطيط لإصلاحات الشرطة وأنشطة إصلاح قطاع الأمن. وتركز هذه المعلومات الأساسية على أدوار وكالات الشرطة التابعة للدولة ومسؤولياتها في الحكم الرشيد لقطاع الأمن.

للمزيد من المعلومات عن الحكم الرشيد لقطاع الأمن، الرجاء مراجعة جزأي "حكم قطاع الأمن" و "المساواة في النوع الاجتماعي والحكم الرشيد لقطاع الأمن" من سلسلة المعلومات الأساسية عن إصلاح قطاع الأمن.

المساهمة في الحكم الرشيد لقطاع الأمن على العوامل التنظيمية، مثل إدارة الشرطة والإدارة والرقابة الداخلية؛ وعلى غيرها من الجهات الفاعلة في قطاع العدالة والأمن، مثل السلطات التنفيذية التي تتمتع بمسؤولية سياسة عامة (وزارة الداخلية أو العدل على سبيل المثال)، وعلى السلطة التشريعية التي تحدد الإطار القانوني.

وتلعب سلطات الرقابة المستقلة والعامّة أيضًا دورًا هامًا لأنها تتحقق من فعالية تقديم الخدمات العامة من قبل الشرطة ومدى مصداقيتها ومشروعيتها؛ ومؤسسات أمناء المظالم، والسلطات المستقلة لتلقي شكاوى الشرطة، ومنظمات المجتمع المدني التي توفر خدمات المساندة والدعم، والجماعات المحلية، وغيرها هي من الأمثلة على هذه السلطات.

يبين الشكل ١ بعض المزايا النموذجية التنظيمية، والفردية، وعلى نطاق القطاع لفعالية الشرطة.

## ما المزايا النموذجية لعمل الشرطة الفعال؟

في سياق الحكم الرشيد لقطاع الأمن، تعني فعالية الشرطة أنه يتم تمكين منظمات وأفراد الشرطة لتوفير الأمن للدولة والأفراد في إطار الرقابة المدنية الديمقراطية واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان.

لا تعتمد فعالية الشرطة على القرارات الفردية لأفراد الشرطة فحسب، ولكن أيضًا على السياق التنظيمي والإطار القانوني اللذين تعمل الشرطة ضمنهما. فعلى سبيل المثال، لا يستطيع أفراد الشرطة استخدام سلطتهم بشكل مناسب إذا كانت المنظمة والتسلسل الهرمي اللذين يعملان داخلهما فاسدين، أو إذا كانت القوانين التي يفرضونها بائنة أو تمييزية، أو إذا كانت بيئة عملهم معادية وتمييزية. ولهذه الأسباب، من المهم أن ندرك أنه ثمة جهات فاعلة أخرى في مجال الأمن والعدالة تتحمل مسؤوليات تمكين الشرطة من أداء عملها بفعالية ومساءلتها.

يعتمد ضمان أن الشرطة قادرة على تقديم أداء فعال في

## الشكل ١ المزايا النموذجية لفعالية الشرطة

### قطاع الأمن والعدالة

- يتم تحديد القوانين، والسياسات، والمهام، والاستراتيجيات، والخطط بشكل واضح، وتكييفها بشكل مناسب مع السياق وبما يتفق مع سيادة القانون، وحقوق الإنسان، ومبادئ الديمقراطية.
- يتم تحديد المسؤوليات، والتسلسلات الهرمية، وآليات التعاون بين الوكالات والتواصل داخل قطاعي الأمن والعدالة بشكل واضح.
- تتم حماية استقلالية الشرطة التشغيلية ضمن إطار الرقابة المدنية الديمقراطية.

### تنظيم الشرطة

- يتم تكييف الهياكل التنظيمية، والسياسات، والعمليات، والموارد مع التفويض.
- توفير المعايير المهنية للإدارة وخدمات إدارة الشرطة ودعم المراقبة الداخلية لها.
- يدعم توفير ثقافة العمل المتمحورة حول الخدمة العامة وتكافؤ الفرص للناس من مختلف الخلفيات بيئة عمل منظمة ومنضبطة.

### عناصر الشرطة

- اختيار استراتيجيات توظيف تُعنى بتكافؤ الفرص والمناسبة للتعليم، والخبرة، والكفاءة.
- يضمن التدريب والإشراف خلال المسيرة المهنية مستويات كافية من المعرفة في المجالات العامة والمتخصصة.
- تدعم مواقف أفراد الشرطة وتنظيمهم مستويات عالية من أخلاقيات الشرطة، والانضباط، والنزاهة في توفير الأمن العام.

## كيف يساهم عمل الشرطة الديمقراطي في الحكم الرشيد لقطاع الأمن؟

يساهم أفراد الشرطة في الحكم الرشيد لقطاع الأمن حين يؤدون واجباتهم على نحو فعال ويخضعون للمساءلة في حدود الرقابة المدنية الديمقراطية، ووفقاً لسيادة القانون، ومع احترام حقوق الإنسان. في المقابل، يشكل أفراد الشرطة غير الفعالين وغير الخاضعين للمساءلة خطراً على الدولة والشعب بسبب إساءة استخدام السلطة، والعنف، والفساد، والتمييز، وعدم الكفاءة. يساهم أفراد الشرطة في الحكم السيئ لقطاع الأمن ويهددون أمن الدولة والشعب عند استخدامهم سلطاتهم خارج حدود الرقابة المدنية الديمقراطية، أو ضد القانون، أو بدون احترام حقوق الإنسان.

من وجهة نظر الحكم الرشيد لقطاع الأمن، يراعى أفراد الشرطة الفعالون والخاضعون للمساءلة الأمن العام والفردي، وحماية حقوق الإنسان، والنظام العام، والطابع الديمقراطي للدولة. وبما أنه قد يكون للشرطة تأثيراً قوياً مماثلاً على الدولة والمجتمع، ثمة بعض الخصائص التي ترتبط بعمل الشرطة في سياق الديمقراطية، ويشار إلى هذه الخصائص على أنها عمل الشرطة الديمقراطي (انظر الشكل ٢).

ولكن غالباً ما يساء فهم عمل الشرطة الديمقراطي.

- لا يعني عمل الشرطة الديمقراطي أنّ الشرطة تلعب دوراً فاعلاً في السياسة: يعني ذلك أنّ الشرطة لا تلعب دوراً في السياسة، لأنها تبقى محايدة وغير متحيزة في ممارسة صلاحياتها ضمن إطار قانوني شرعي.

- لا يعني عمل الشرطة الديمقراطي أنّ أفراد الشرطة لا يتمتعون بالحقوق السياسية: بما أنهم أفراد من الشعب، يتمتع أفراد الشرطة بحقوق الإنسان التي يتمتع بها الجميع، بما فيها الحقوق المدنية والسياسية، مثل حق التصويت بحرية على سبيل المثال. وينبغي أن توجّه المعايير المهنية أفراد الشرطة لفصل أدوارهم المهنية عن وجهات نظرهم الشخصية والسياسية.

- لا يعني عمل الشرطة الديمقراطي أنه يتم انتخاب أفراد الشرطة ديمقراطياً: يعني ذلك أنّ الشرطة تعمل في ظل حكومة يتم اختيارها ديمقراطياً وتشتمل ولايتها على إنفاذ القانون والسياسات. وفي حالات نادرة، يتم اختيار مسؤولي الشرطة عن طريق انتخابات ديمقراطية، ولكن هذه مسألة تقليد وتنظيم مؤسسي ولا علاقة لها بعمل الشرطة الديمقراطي.

## عمل الشرطة المجتمعية. عمل الشرطة

المجتمعية هو أسلوب شعبي لعمل الشرطة في بلدان عدة ويُعدّ من البرامج الدولية لإصلاح الشرطة؛ ثمة اختلافات كثيرة الآن، بما في ذلك عمل الشرطة المجتمعية المنحى، وعمل الشرطة السريع الاستجابة، وعمل شرطة الأحياء، وعمل شرطة حل المشاكل، وغيرها. تتمثل الفكرة الرئيسية من الشرطة المجتمعية بأنّ الشرطة تستطيع أن تخدم المجتمع بشكل أفضل من خلال بناء الثقة وإقامة علاقات المنفعة المتبادلة معه. وبعبارة تنفيذية، تشمل استراتيجيات عمل الشرطة المجتمعية النموذجية استشارة ممثلي المجتمع، وخلق آليات مساءلة على المستوى المحلي، وزيادة التوعية العامة، وذلك باستخدام أنماط دورية محددة وهياكل لامركزية لعمل الشرطة. ولكن لا تزال الشرطة المجتمعية مثيرة للجدل على الرغم من شعبيتها على نطاق واسع. وتركز الانتقادات على إمكانية حصول سوء معاملة وقمع سياسي من ناحية الشرطة إذا زاد الاحتكاك بينها وبين المجتمع بدون تدريب كافٍ أو ضمانات ديمقراطية. وكثيراً ما يتم الخلط بين الشرطة المجتمعية وإصلاح الشرطة بشكل عام أو عمل الشرطة الديمقراطي، ولكن هذه المفاهيم ليست مماثلة على الرغم من بعض أوجه التشابه بينها.

- لا يعني عمل الشرطة الديمقراطي أنّ الشعب يعطي المهام للشرطة بشكل مباشر: يعني ذلك أنّ الشعب يحدّد مهام الشرطة بشكل غير مباشر من خلال الحكومة المنتخبة ديمقراطياً والمسؤولة عن إدارة الشرطة ومراقبتها.

يستند عمل الشرطة الديمقراطي على فكرة أنه ينبغي على الشرطة أن تكون فعالة وتخضع للمساءلة عند تقديم الخدمات العامة. ولكن بما أنّ الشرطة مختلفة في كل بلد، ما من نموذج ثابت لعمل الشرطة الديمقراطي، بل ثمة مجموعة متنوعة من تشكيلات ونماذج لعمل الشرطة تتوافق مع الديمقراطية ومبادئ الحكم الرشيد لقطاع الأمن. ويجب أن يضمن إصلاح الشرطة في سياق إصلاح قطاع الأمن تكييف مبادئ عمل الشرطة الديمقراطي بحسب كل سياق.

## الشكل ٢ مزايا عمل الشرطة الديمقراطي

### احترام سيادة القانون

تحفظ الشرطة سيادة القانون في ظل سلطة مدنية منتخبة ديمقراطيًا، وبما يتفق مع القانون المحلي والدولي.

### احترام حقوق الإنسان

تضمن آليات مؤسسية احترام حقوق الإنسان، بما فيها الحقوق المدنية والسياسية والمساواة بين الرجال والنساء جميعهم.

### المساءلة

تضمن طبقات من الرقابة الداخلية، والإشراف، والرقابة الخارجية تحمّل الأفراد والمؤسسات مسؤولية تصرفاتهم في إطار الرقابة المدنية الديمقراطية.

### الشفافية

السياسات، والاستراتيجيات، واتخاذ القرارات بشأن التعيينات، والموارد، والأداء متاحة للرقابة والإشراف من العامة، بينما يتم المحافظة على السرية العملية.

### الأدوار القانونية الواضحة والإدارة المهنية

يتم تعريف المهام، والأدوار، والمسؤوليات بحسب القانون والسياسات، وتكون متاحة للرقابة العامة، وتشمل الفصل بين الرقابة السياسية والعملياتية.

### توفير الخدمات العامة

يتعاطى أفراد الشرطة مع عملهم بروح الخدمة العامة، بما في ذلك تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء من كافة الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية وثقافة العمل المؤسسي القائم على الخدمة العامة.

### أساليب غير عنيفة والحد الأدنى الملائم من استخدام القوة

يفضّل اعتماد نهج غير عنيف لإنفاذ القانون والمساعدة العامة. يحدّد القانون الاستخدام الشرعي للقوة، وتشدّد المعايير المهنية على الاستخدام المحدود، والنسبي، والكافي للقوة.

## ما المزايا النموذجية للرقابة المدنية الديمقراطية بالشرطة؟

تساعد الرقابة المدنية الديمقراطية في جعل الشرطة فعالة وخاضعة للمساءلة على حد سواء. وتعتمد مساءلة الشرطة وفعاليتها على قيام هيئة كفؤة غير متحيزة بقياس أداء الشرطة بحسب توقعات واضحة للسلوك وبفرض عواقب في الحالات التي لا يتم فيها تلبية المعايير. تتطلب المساءلة والفعالية أيضا موظفين مدربين تدريباً جيداً يتحلون بالرغبة في اتباع المعايير المهنية في تقديم الخدمات والقدرة والموارد للقيام بذلك.

ينبغي الوفاء بهذه المتطلبات في كل مستوى من عمل الشرطة، بدءاً من الداخل مع الضباط الأفراد ومدراء الشرطة المسؤولين عن التحكم بالعمليات. وتنطبق المتطلبات أيضا على الجهات الفاعلة الخارجية التي تعنى بالرقابة، مثل الهيئات المدنية، وموظفي الخدمة المدنية، والممثلين الانتخابيين، والوزارات، وحتى رئيس الدولة. يهدف إصلاح الشرطة في سياق إصلاح قطاع الأمن إلى جعل الشرطة أكثر خضوعاً للمساءلة وأكثر فعالية، ويعني ذلك غالباً تحسين الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية على الشرطة. ويبيّن الشكل ٣ بعض المزايا النموذجية للتحكم الداخلي بالشرطة والرقابة الخارجية على الشرطة في سياق الرقابة المدنية الديمقراطية.

## الحكم الرشيد لقطاع الأمن وإصلاح قطاع

الأمن. يحدّد الحكم الرشيد لقطاع الأمن كيفية تطبيق مبادئ الحكم الرشيد على توفير الأمن العام. وتشتمل مبادئ الحكم الرشيد على المساءلة، والشفافية، وسيادة القانون، والمشاركة، والاستجابة، والفعالية، والكفاءة. وبالتالي، فإنّ الحكم الرشيد لقطاع الأمن هو عبارة عن معيار يحدّد كيف ينبغي أن يعمل قطاع أمن الدولة في دولة ديمقراطية.

يتكوّن قطاع الأمن من كلّ الهياكل، والمؤسسات، والأفراد المسؤولين عن توفير الأمن، وإدارته، والإشراف عليه على المستويين الوطني والمحلي. ويشير الحكم الرشيد لقطاع الأمن أنّ قطاع الأمن يوفر أمن الدولة والأمن الإنساني بفعالية ويخضع للمساءلة، وذلك في إطار التحكم المدني الديمقراطي، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان.

يهدف إصلاح القطاع الأمني إلى التوصل إلى الحكم الرشيد لقطاع الأمن. يتمثل إصلاح قطاع الأمن بالعملية السياسية والفنية لتحسين أمن الدولة والأمن الإنساني عن طريق جعل توفير الأمن وإدارته ومراقبته أكثر فعالية وأكثر خضوعاً للمساءلة، في إطار من التحكم المدني الديمقراطي، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان. قد يركز إصلاح قطاع الأمن على جزء واحد فحسب من قطاع الأمن أو طريقة عمل النظام بأكمله، ما دام الهدف دائماً تحسين الفعالية والمساءلة.

للمزيد من المعلومات عن هذه التعريفات الأساسية، يرجى الرجوع إلى أجزاء حكم قطاع الأمن، وإصلاح قطاع الأمن، وقطاع الأمن من سلسلة المعلومات الأساسية عن إصلاح قطاع الأمن.

### الشكل ٣ المزايا النموذجية للرقابة الداخلية في الشرطة والرقابة الخارجية على الشرطة

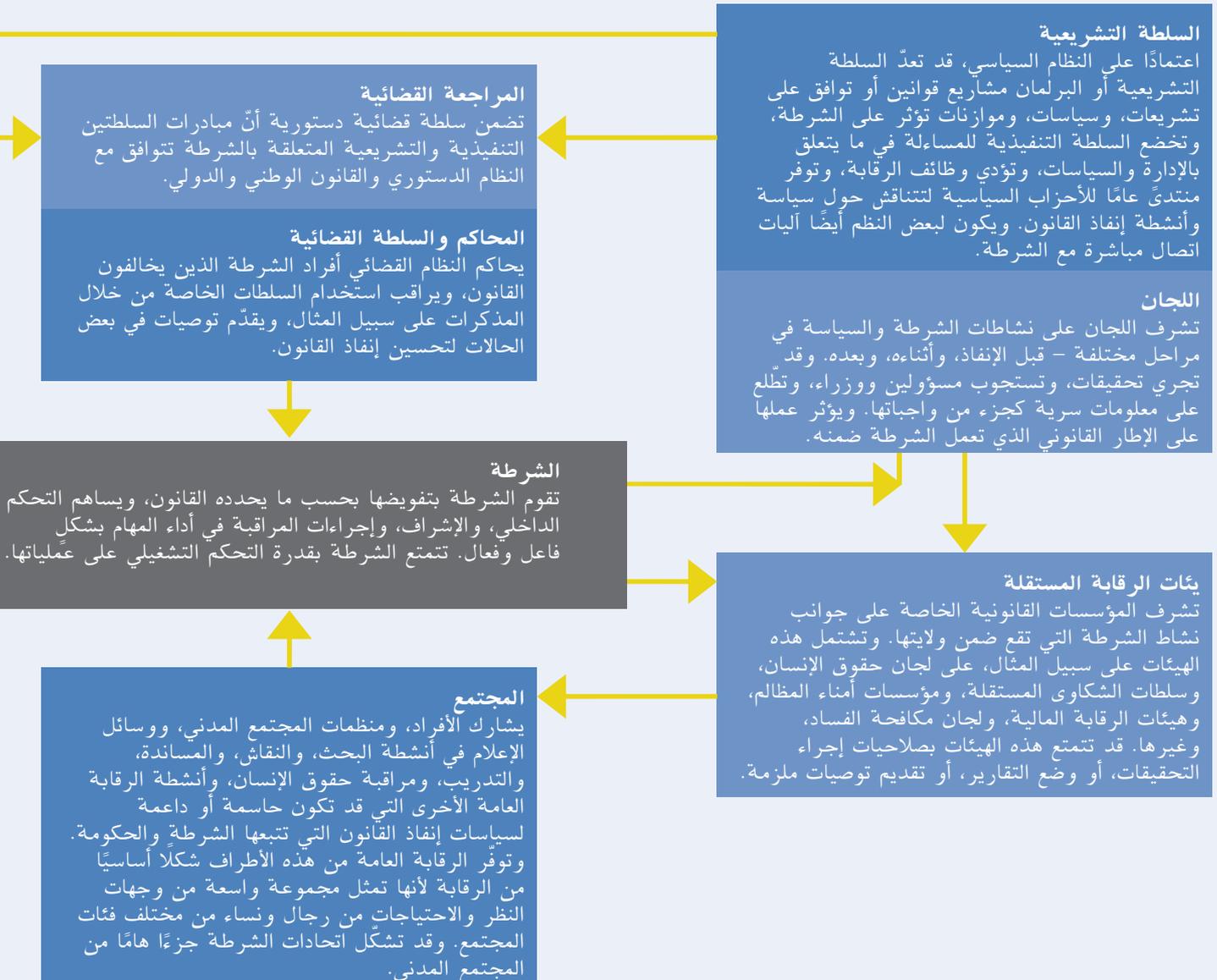


قد تكون الرقابة مباشرة أيضًا (من قبل الأجهزة التنفيذية المكلفة إدارة الشرطة على سبيل المثال) أو غير مباشرة (كما يحصل مثلاً عندما تحمّل السلطة التشريعية السلطة التنفيذية مسؤولية إدارتها للشرطة). تختلف أدوار الجهات الرقابية للشرطة ومسؤولياتها في إطار التحكم المدني الديمقراطي في كل بلد بسبب الاختلافات بين وكالات الشرطة والنظم السياسية، ولكن تمّ تلخيص بعض العلاقات النموذجية في الشكل ٤.

تشتمل الرقابة الخارجية على الشرطة ضمن إطار الرقابة المدنية الديمقراطية على لعب جهات فاعلة عدة أدوار محددة بحسب ما يلزم، وقد يحصل ذلك:

١. قبل اتخاذ الشرطة للإجراء، كمرجعة سياسة على سبيل المثال،
٢. من خلال نشاط، كما من خلال برنامج جارٍ مثلاً،
٣. بعد الحدث، كمرجعة الإجراء الذي تمّ اتخاذه مثلاً.

#### الشكل ٤ المزايا النموذجية لإطار عمل للرقابة المدنية الديمقراطية بالشرطة



## كيف يؤثر إصلاح قطاع الأمن على الشرطة؟

غالبًا ما يشكل إصلاح الشرطة أولوية بالنسبة إلى إصلاح قطاع الأمن، لأنّ الشرطة مورد مهم لأمن الدولة. وقد يشتمل إصلاح الشرطة في سياق إصلاح قطاع الأمن على مجموعة واسعة من الأنشطة التي تركز على فعالية الشرطة وإخضاعها للمساءلة مباشرة، أو القيام بذلك مع أي من الجهات المعنية بإدارة الشرطة والرقابة عليها. يميل إصلاح الشرطة إلى التركيز على تحسين معايير التدريب والأداء للعاملين، ولكن لا يمكن أن تتحسن المعايير بين الأفراد إلا إذا سمحت البيئة المؤسسية والتنظيمية الشاملة لهم بأداء ما تمليه عليهم التدريبات والمعايير. ويعني ذلك أن بعض من أهم أنشطة إصلاح الشرطة تحسين تقديم الخدمات في الخطوط الأمامية من خلال التركيز على الجوانب المؤسسية لمنظمة الشرطة، مثل الموارد البشرية، والحكم، وحفظ السجلات، والإدارة. ويشكل ضمان أن تكون الأطر القانونية للوقاية من الجريمة ومكافحتها محدثة ومكيفة مع السياق الأمني أيضًا شرطًا مسبقًا لتكون الشرطة فعالة وخاضعة للمساءلة. وقد ينطوي إصلاح الشرطة أيضًا على العمل مع المجتمعات لتحسين العلاقات مع الشرطة.

تشكل العلاقة بين الشرطة وغيرها من الجهات الفاعلة في قطاع العدالة دائمًا مصدر قلق بالغ الأهمية في إصلاح الشرطة، لأنّ القيام بتحسينات في جزء واحد من سلسلة العدالة الجنائية سيتسبب بمشاكل جديدة في مكان آخر إذا لم يتم التعامل مع الإصلاحات بطريقة شاملة: فعلى سبيل المثال، قد يتسبب تحسين معدلات عمليات الاعتقال التي تقوم بها الشرطة بتأخير وتراكمات في نظام المحاكم، مما يؤدي إلى معدلات أعلى من الاعتقال الوقائي في السجون في حال عدم القيام بتحسينات موازية في قدرات القطاع ككل.

للمزيد من المعلومات عن إصلاح قطاع الأمن، الرجاء مراجعة جزء «إصلاح قطاع الأمن» من سلسلة المعلومات الأساسية عن إصلاح قطاع الأمن.

### السلطة التنفيذية

تقوم السلطة التنفيذية بالسيطرة السياسية على الشرطة، فتحدّد أولويات الشرطة، واستراتيجيتها، ومواردها. وفي بعض الأحيان، يتم تفويض هذه المهام إلى السلطات المركزية أو مستويات تابعة للحكومة.

### الوزارة أو الإدارة

قد تقوم السلطة التنفيذية بإدارة الشرطة من خلال وزارة، أو إدارة تابعة لها، أو مجلس يتم تعيينه، أو طبقات عدة من الوحدات الإدارية في مختلف مستويات الحكومة. في النظام الديمقراطي، لا يتم حكم الشرطة أبدًا بشكل مباشر من قبل رئيس الوزراء أو الرئيس.

### مجالس الشرطة

يتمّ انتخاب مجالس الشرطة المجتمعية أو تعيينها من بين أفراد المجتمع أو من قبل المجتمع، بغرض الإشراف على توفير خدمات الشرطة وتوفير المشورة والمعلومات. يمكن أن تكون هذه المجالس محلية، أو إقليمية، أو وطنية لناحية السلطة، كما يمكن أن تكون مسؤولة بشكل مستقل عن إدارة الشرطة أو بشكل مشترك مع سلطات الدولة.

## مصادر إضافية

- لمحة تمهيدية عن عمل الشرطة في منظور عالمي مقارن:  
- آلن رايت Alan Wright  
عمل الشرطة: مقدّمة إلى المفاهيم والممارسات  
(Policing: An Introduction to Concepts and Practices)  
(لندن: روتليدج Routledge، ٢٠٠٢).
- جون كايسي John Casey  
عمل الشرطة في العالم: ممارسة عمل الشرطة الدولي والعاور للحدود الوطنية  
(Policing in the World: The Practice of International and Transnational Policing)  
(دورهام: كارولينا أكاديمك بريس Carolina Academic Press، ٢٠١٠)
- للزيد من المعلومات عن عمل الشرطة الديمقراطي والحكم الرشيد لقطاع الأمن:  
- كبير مستشاري الشرطة للأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون دليل عمل الشرطة الديمقراطي  
(Guidebook on Democratic Policing)  
(فيينا: منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ٢٠٠٨).
- دايفد ه. بايلي David H. Bayley  
تغيير الحارس: تطوّر الشرطة الديمقراطية في الخارج  
(Changing the Guard: Developing Democratic Police Abroad)  
(أكسفورد: مطبوعات جامعة أكسفورد Oxford University Press، ٢٠٠٥).
- مايا داروالا Maja Daruwala، وديفيكا براساد Devika Prasad، وسواتي ميها Swati Mehta، وماريا لورا كانيو Maria Laura Canineu، وجانين روش Janine Rauch  
إخضاع الشرطة للمساءلة: بالغة الأهمية بحيث لا يمكن التفاوض عنها، وطارئة جدًا بحيث لا يمكن تأجيلها  
(Police Accountability: Too Important to Neglect, Too Urgent to Delay)  
مبادرة حقوق الإنسان من اللجنة الاستشارية الدولية للكومنولث، ٢٠٠٥.
- لمحة عامة عن إصلاح الشرطة في سياق إصلاح قطاع الأمن:  
- لجنة المساعدة الإنمائية في منظمة الأمن والتعاون القسم ٧، ٥: إصلاح الشرطة  
في دليل منظمة الأمن والتعاون بشأن إصلاح النظام الأمني: دعم الأمن والعدالة  
(OECD DAC Handbook on Security System Reform: Supporting Security and Justice) (باريس: منظمة الأمن والتعاون، ٢٠٠٧، صفحة ١٦٣ إلى ١٨١).
- مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة أدوات نزاهة الشرطة (Toolkit on Police Integrity)  
(جنيف: مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، ٢٠١٢).
- درس تعلّم عبر الإنترنت بالتعاون بين مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة وفريق الاستشارية الدولية لقطاع الأمن  
متوفر عبر الموقع الإلكتروني لمركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة وفريق الاستشارية الدولية لقطاع الأمن  
<http://issat.dcaf.ch>
- للاطلاع على تفاصيل إصلاح الشرطة في مجال النوع الاجتماعي وإصلاح قطاع الأمن:  
- تارا دنهام Tara Denham  
الأداة الثانية: إصلاح الشرطة والنوع الاجتماعي في أدوات النوع الاجتماعي وإصلاح قطاع الأمن  
(Gender and Security Sector Reform Toolkit)، ميغن باستيك Megan Bastick وكريستن فالازيك Kristin Valasek (محرران)  
(جنيف: مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا/مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، الأمم المتحدة-معهد البحوث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، ٢٠٠٨).
- ميغن باستيك Megan Bastick  
إدماج النوع الاجتماعي في الرقابة الداخلية على الشرطة  
(Integrating Gender into Internal Police Oversight)  
(جنيف: مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا/مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، ٢٠١٤).
- موارد إضافية متعلقة بإصلاح قطاع الأمن تابعة لمركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة**
- ينشر مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة مجموعة متنوعة من الأدوات والكتيبات والإرشادات المتعلقة بمختلف جوانب إصلاح قطاع الأمن والحكم الرشيد لقطاع الأمن، وتتوفر للتحميل مجانًا على العنوان [www.dcaf.ch](http://www.dcaf.ch). وتتوفر أيضًا موارد كثيرة بلغات غير الإنكليزية.
- تتوفّر على موقع شبكة الممارسين الإلكتروني التابعة لمركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة والفريق الدولي لإسداء المشورة في قضايا الأمن، مجموعة من موارد التعلم على شبكة الإنترنت لممارسي إصلاح قطاع الأمن:  
<http://issat.dcaf.ch>

مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF) هو منظمة دولية تركز عملها لمساعدة الدول في تحسين الحكم الرشيد والإصلاح في القطاع الأمني. يطور مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة ويعزز القواعد والمعايير، ويجري بحوث مخصصة في السياسات، ويحدد الممارسات الجيدة، ويقدم التوصيات لتعزيز الحكم الديمقراطي لقطاع الأمن، كما يوفر الدعم الاستشاري داخل البلدان وبرامج المساعدة العملية.

يرغب مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة في أن يشكر:

- بيترا غورتنر Petra Gurtner على الإنتاج والتصميم؛
- شيري إيكينز Cherry Ekins على تحرير النسخ في اللغة الإنجليزية؛
- ليندا شيناف Linda Chenaf على تحرير النسخ في اللغة الفرنسية؛
- ليندا ماشاتا Linda Machata على الترجمة إلى اللغة الفرنسية؛
- فيرناندو كولاسو Fernando Colaco على تطوير التطبيق.

محرر السلسلة  
Fairlie Chappuis فيرلي شابوي

في حال الاقتباس من هذه المنشورة  
مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF)، الشرطة  
"The Police"، سلسلة المعلومات الأساسية عن إصلاح قطاع الأمن، (جنيف):  
مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، (٢٠١٥).

مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة\* تتوفر سلسلة  
المعلومات الأساسية عن إصلاح قطاع الأمن للتنزيل مجاناً على موقع  
www.dcaf.ch. يستطيع المستخدمون نسخ هذه المواد وتوزيعها ما دامت تُنسب  
إلى مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة. ليست للاستخدام  
التجاري.



DCAF

مركز لتطوير  
القطاع الأمني  
وسيادة القانون

Geneva Centre for the Democratic Control  
of Armed Forces (DCAF)

P.O. Box 1360

CH-1211 Geneva 1

Switzerland

تتوفر سلسلة المعلومات الأساسية عن إصلاح قطاع  
الأمن على الإنترنت أو يمكن تنزيلها مجاناً من  
تطبيق السلسلة للهواتف الذكية والحواسيب  
اللوحي.

[www.ssrbackgrounders.org](http://www.ssrbackgrounders.org)